الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-05-24

الأكل والشرب ممنوع .. وضع الكمامات .. احترام مسافة التباعد

هذا هو البروتوكول الصحي الخاص بالحملة الانتخابية

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية والشعبية
السلطة الوطنية المستقلة للإنتخابات

تكوين حول

البروتوكول الصحي المعتمد أثناء الحملة الإنتخابية

» نشرت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، البروتوكول الصحي المعتمد أثناء الحملة الانتخابية والتي يتعيّن على كل الأحزاب السياسية والقوائم الحرة المعنية بهذا الاستحقاق الانتخابي الالتزام بها.

وشدّدت سلطة الانتخابات على إلزامية وضع الكمامة بالطريقة الصحيحة، وضرورة احترام قواعد التباعد الجسدي، بترك مسافة 1.5 أمتار بين الأفراد في الطوابير مع توفير طابور ثانوي للأشخاص المسنين وذوي الاحتياجات الخاصة. كما نبهت إلى ضرورة توفير منفذين للقاعة، الأول يكون حصريا من أجل الدخول والثاني يكون مخصّصا للخروج مع احترام الاتجاه الوحيد. وحذّرت السلطة من المصافحة والتقبيل والعناق، ومنعت هيئة شرفي توزيع المشروبات والمؤكولات والمطويات أو أي أشياء أخرى على الحاضرين، مع ضرورة توفير الهلام المطهر للمشاركين وتهوية القاعات وتنظيفها بعد انتهاء التجمع، وكذا تطهير الميكروفون عقب كل مداخلة.◆

س. س

المساء
el-massa يومية إخبارية وطنية

تشرف على مراقبة التشريعيات بعد الرئاسيات واستفتاء الدستور

"امتحان" ثالث للسلطة المستقلة للانتخابات

■ مرافقة بناء المؤسسات ودعم المسار الديمقراطي

باشرت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، مهمة مراقبة ثالث استحقاق انتخابي، منذ استحداثها بعد حراك 22 فيفري 2019، ساعية إلى تأدية مهامها على أحسن وجه، من أجل ضمان نزاهة وشفافية العملية الانتخابية والحفاظ على صوت الشعب وخياراته بكل روح مسؤولية. وأ

وكان أول امتحان للسلطة الوطنية للانتخابات، رئاسيات 2019، حيث أشرفت عليها بجدارة رغم عسر المرحلة وحساسيتها، ثم جاء الاستحقاق الثاني المتمثل في الاستفتاء الخاص بتعديل الدستور في غرة نوفمبر 2020، لتكون تشريعات 12 جوان المقبل، ثالث محطة تشرف عليها الهيئة.

وبهذا تواصل السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، ممارسة مهامها الدستورية التي تصب في خانة فرض الرقابة الدقيقة على كافة مجريات العمليات الانتخابية التي تعتبر محطة مفصلية في مسار التحوّل الديمقراطي التدريجي الذي باشرته الجزائر بعد حراك 22 فيفري، لبناء الجزائر الجديدة.

وتعد المهمة التي كلفت بها السلطة بموجب الدستور وإرادة الشعب، بعد تحويل كافة الصلاحيات التي كانت موكلة طيلة سنوات، لوزارة الداخلية والجماعات المحلية لها، مهمة محورية من أجل تعميق الديمقراطية الدستورية وترقية النظام الانتخابي المؤدي إلى التداول السلمي والديمقراطي على السلطة.

ميدانيا، تتولى السلطة تحضير الانتخابات، تنظيمها، إدارتها والإشراف عليها، بدءا من التسجيل في القوائم الانتخابية ومراجعتها، مرورا بكل مراحل العملية الانتخابية وعمليات التصويت والفرز والبت في النزاعات، وصولا إلى الإعلان عن النتائج المؤقتة.

ويشدّد الدستور على أن السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات تمارس مهامها "في شفافية وحياد وعدم تحيز"، في ظل توفر كافة العوامل المسهلة، حيث تلزم ذات الوثيقة السلطات العمومية المعنية بتقديم الدعم الضروري لها.

ويقع على كاهل السلطة تحضير وتنظيم وتسيير والإشراف على مجموع العمليات الانتخابية والاستفتائية، كما أنها تتمتع بالاستقلالية الإدارية والمالية، فضلا عن حيازتها للقوة القانونية، حيث بإمكانها تسخير القوة العمومية لتنفيذ قراراتها. وتنشط هذه الهيئة عبر امتداداتها على المستوى المحلي وبالخارج، بواسطة مندوبياتها الولائية والبلدية وتلك الموجودة لدى الممثليات الدبلوماسية والقنصلية، وكل ذلك تحت سلطة رئيسها.

ومن أجل انجاح المسعى الديمقراطي، اعتمدت السلطة المستقلة للانتخابات على الحوار مع مكونات الطبقة السياسية الوطنية، كخيار في التعامل مع الفاعلين في العملية الانتخابية من أجل انجاحها وحمايتها، في خضم التحول الذي تشهده الجزائر، إذ توج هذا التعاون بإنشاء خلية تنسيق وتشاور تجمع بين السلطة والأحزاب السياسية، مهمتها تذليل الصعوبات التي قد تواجه مسار التحضير لانتخابات القادمة في جو من الثقة المتبادلة.

كما تسمح هذه الخلية أيضا، بـ"العمل على ضمان تأطير حقيقي لممثلي الأحزاب داخل مكاتب التصويت وتتبع مختلف عمليات فرز الأصوات بكل شفافية، مما سيعطي مصداقية أكبر للانتخابات، مع النظر، لاحقا، في مسألة الإبقاء على الخلية المذكورة، تحسبا للاستحقاقات المستقبلية.

ضمن هذا المسعى، تم التوقيع أيضا على ميثاق أخلاقيات الممارسات الانتخابية من طرف رؤساء الأحزاب السياسية وممثلي القوائم المستقلة بالولايات المرشحة للمشاركة في التشريعيات المقبلة، يلزم الشركاء بضرورة الامتثال للقوانين المنظمة للانتخابات واحترام مبدأ الحياد وعدم الانحياز والتعامل مع المترشحين على قدم المساواة.

رفعوا شعار التغيير

صحفيون يتنافسون للظفر بمقاعد في البرلمان

- **جبهة الجزائر الجديدة:** ولوج الصحفيين للحياة السياسية ظاهرة صحية
- **حركة البناء:** الصحفي سيساهم في بروز الرأي المخالف في قبة البرلمان
- **تاج:** هذه الظاهرة موجودة في العالم أجمع ولا تقتصر فقط على الجزائر

شهدت القوائم الانتخابية المعنية بالاستحقاق التشريعي القادم مشاركة قوية لرجال الإعلام ووجوه مألوفة من السلطة الرابعة عن طريق القوائم الحزبية والقوائم الحرة، مبتغين الولوج لقبة زيغود يوسف.

نبيل. ف

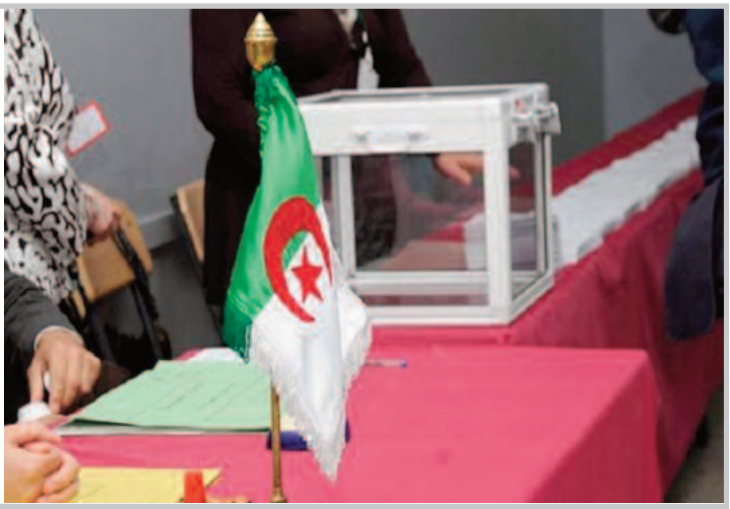

وأراد العديد من رجال الإعلام الدخول للمعترك السياسي لجملة من الاعتبارات، مستغلين شعبيتهم المكتسبة من العمل الإعلامي وحساباتهم في مواقع التواصل الاجتماعي التي تحمل عددا كبيرا من المتابعين، لبث أفكارهم وأهم النقاط التي تستند عليها برامجهم الانتخابية.

علاقة الصحفي بالسياسي هي علاقة تداخل

وفي السياق، قال جمال عبد السلام، رئيس جبهة الجزائر الجديدة، إن العلاقة بين الصحفي والسياسي هي علاقة تداخل وليست للتكامل فقط، نظرا للإحاطة والدراية الكبيرة التي يحوزها الصحفي بالشأن العام والخاص، ما يساعده على توضيح الصورة وتمثيل المواطنين في البرلمان.

وفي تصريح ليومية "الحوار" أكد جمال بن عبد السلام أن ولوج الصحفيين للحياة السياسية ظاهرة صحية، خاصة أن الأخير يتحلى بالعلم والثقافة، ما يجعله قيمة مضافة، بالإضافة إلى نظرته التحليلية الناقدة، ما يساهم في الرفع من مستوى النقاشات ويمنح المجلس الشعبي الوطني دفعة قوية للتعزيز من مكانه والقيام بعمله على أكمل وجه كهيئة تشريعية تراقب علم الحكومة.

الصحفي شريك السياسي

من جهته، أفاد أحمد الدان، نائب رئيس حركة البناء، أن الصحفي شريك السياسي، والحركة في برنامجها وضعت رؤية لتمكين رجال الإعلام من المشاركة السياسية عبر المؤسسات المنتخبة ومنها المجلس العبي الوطني.

وفي تصريح ليومية "الحوار" أفاد أحمد الدان أن رجال مهنة الإعلام في الجزائر يصنفون على أنهم نخبة من أهل الفكر، بالإضافة إلى ممارستهم السياسية نتيجة المخالطة والتقارب مع الأحزاب السياسية، وحركة البناء الوطني تسعى للتقارب النخب فيما بينها وتشاركها في بناء مؤسسات الدولة، كما يتيح الصحفي -يضيف المتحدث- بروز الرأي المخالف في قبة البرلمان، مع إضفاء النظرة النقدية والتحليلية لبرامج الحكومة من دون خوف أو ضغط، فالحصانة البرلمانية تتيح له الانتقاد والتحليل بكل شفافية وحرية، وهذه إضافة كبيرة للبرلمان والدولة الجزائرية بصفة عامة.

الأسرة الإعلامية متعودة على المشاركة السياسية

وفي ذات الصدد، أفادت فاطمة الزهراء زرواطي، رئيس حزب تجمع أمل الجزائر "تاج" في تصريح ليومية "الحوار" أن الأسرة الإعلامية متعودة على المشاركة السياسية، وترشح ملفت للصحفيين في الانتخابات التشريعية القادمة ليس بالظاهرة الجديدة على الساحة السياسية الجزائرية.

كما أوضحت زرواطي أن الفرصة متاحة للإعلامي للمشاركة في الحياة السياسية بحكم عمله وتواصله الدائم مع السياسيين من جهة والمواطنين من جهة أخرى، بالإضافة إلى الشعبية والمصداقية التي يحضى بها، زد على ذلك لغة التواصل والإقناع، ما يساعدهم في بلوغ النصاب في الأوعية الانتخابية والمرافعة لقضايا الشعب في البرلمان، مبرزة القيمة المضافة التي من الممكن أن يقدمها الإعلامي للمجلس الشعبي الوطني، خاصة أن هذه الظاهرة موجودة في العالم أجمع ولا تقتصر فقط على الجزائر.

من جهة أخرى، أكدت رئيسة حزب تجمع أمل الجزائر على ضرورة تحمل المترشحين على العموم، سواء كانوا إعلاميين أو أساتذة جامعات أو غيرها من الصفات والمهن المسؤولية في حال انتخابهم نوابا في المجلس الشعبي الوطني و عملهم على رفع انشغالات المواطنين وجعل خدمتهم والسهر على مصالحهم أكبر و أسمى الطموحات.

الشعب

تشريعيات 12 جوان

ثالث استحقاق تحت مجهر «السّلطة المستقلّة»

تعد تشريعيات 12 جوان ثالث موعد انتخابي يجري تحت مجهر السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، التي جاء استحداثها ولأول مرة في تاريخ الجزائر المستقلة كأحد أهم الآليات الضامنة لنزاهة وشفافية العملية الانتخابية وتكريس خيارات الشعب.

عقب رئاسيات 2019، ثم تعديل القانون الأسمى للبلاد (الدستور)، نحو سنة بعدها، تواصل السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات ممارسة مهامها الدستورية التي تصب في خانة فرض الرقابة الدقيقة على كافة مجريات العمليات الانتخابية التي تعتبر تواريخ مفصلية في مسار التحول الديمقراطي التدريجي التي باشرته الجزائر بعد حراك 22 فبراير، لبناء الجزائر الجديدة.

ويمر هذا المسار، حتما، عبر انتخابات تتوفر على النزاهة والشفافية وهما العنصران اللذان شكّلا أحد أهم مطالب الحراك الأصيل، ليأتي استحداث السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات ثم دسترتها، للسهر على صون أصوات الناخبين ورفع يد الإدارة عن العملية الانتخابية من خلال مرافقتها من ألفها إلى يائها.

وتجسيدا لذلك، تم تحويل كافة الصلاحيات التي كانت موكلة، طيلة سنوات، لوزارة الداخلية إلى هذه السلطة التي أسندت لها مهمة تعميق الديمقراطية الدستورية وترقية النظام الانتخابي المؤدي إلى التداول السلمي والديمقراطي على ممارسة السلطة».

وميدانيا، تتولى السلطة تحضير الانتخابات، تنظيمها، إدارتها والإشراف عليها، بدء من التسجيل في القوائم الانتخابية ومراجعتها، مرورا بكل مراحل العملية الانتخابية وعمليات التصويت والفرز والبت في النزاعات ووصولا إلى الإعلان عن النتائج المؤقتة.

ويشدّد الدستور على أنّ السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات تمارس مهامها "في شفافية وحياد وعدم تحيّز»، وهذا في ظل توفر كافة العوامل المسهلة، حيث تلزم ذات الوثيقة السلطات العمومية المعنية بتقديم الدعم الضروري لها.

ويقع على كاهل السلطة تحضير وتنظيم وتسيير والإشراف على مجموع العمليات الانتخابية والاستفتائية، كما أنّها تتمتّع بالاستقلالية الإدارية والمالية، فضلا عن حيازتها للقوة القانونية حيث بإمكانها تسخير القوة العمومية لتنفيذ قراراتها.

وتنشط هذه الهيئة عبر امتداداتها على المستوى المحلي وبالخارج، والممثلة في مندوبياتها الولائية والبلدية، وتلك الموجودة لدى الممثليات الدبلوماسية والقنصلية وكل ذلك تحت سلطة رئيسها.

وشرعت الهيئة في التحضير للانتخابات التشريعية، منذ إعلان رئيس الجمهورية عن تنظيمها عقب قراره بحل المجلس الشعبي الوطني، ثم استدعائه الهيئة الناخبة لهذه الاستحقاقات التي حدد لها تاريخ 12 جوان.

وبالإضافة إلى تطبيق الشق القانوني في التحضير لهذه الاستحقاقات الخاصة بانتخاب ممثلي الشعب في الغرفة السفلى للبرلمان، فضّلت السلطة اعتماد أسلوب الحوار مع مكونات الطبقة السياسية الوطنية، خيار أدرجه رئيسها محمد شرفي في إطار «العلاقة الطبيعية» و«الشراكة الواقعية» التي تجمع هيئته بالأحزاب السياسية.

وفي هذا المنحى، تمّ إنشاء خلية تنسيق وتشاور تجمع بين السلطة والأحزاب السياسية، من شأنها «تذليل الصعوبات التي قد تواجه مسار التحضير لانتخابات 12 جوان القادم».

وجاءت هذه الخطوة، بعد لقاء جمع رئيس السلطة بمسؤولي عدد من الأحزاب السياسية، الذين عبّروا عن امتعاضهم من إقصاء بعض مرشّحيهم من السباق الانتخابي، ليتوصّل الطرفان (الأحزاب والسلطة) إلى الاتفاق على تشكيل الفضاء سابق الذكر، خاصة بعد أن أبان الاجتماع عن بروز مشاكل "تتطلب اتخاذ قرارات تكون في مستوى طموحات الطرفين للوصول إلى تنظيم التشريعيات في جو من الثقة المتبادلة».

كما ستسمح هذه الخلية أيضا – حسب شرفي – بـ «العمل على ضمان تأطير حقيقي لممثلي الأحزاب داخل مكاتب التصويت وتتبع مختلف عمليات فرز الأصوات بكل شفافية، ممّا سيعطي مصداقية أكبر للانتخابات»، مع النظر، لاحقا، في مسألة الإبقاء على الخلية المذكورة، تحسبا للاستحقاقات المستقبلية.

للتذكير، سيكون 24.490.457 ناخب في الداخل والخارج مدعوون للإدلاء بأصواتهم في الانتخابات التشريعية لـ 12 جوان المقبل التي كانت الحملة الانتخابية الخاصة بها قد انطلقت الخميس الفارط.

التزام بأخلاقيات الممارسة الانتخابية

المتنافسون مجمعون على شعار «التّغيير»

تبنّت الأحزاب السياسية والقوائم المستقلة المشاركة في الانتخابات التشريعية خطابات التغيير وتقوية مؤسسات الدولة، وتقاطعت في الدعوة لبناء مؤسسات أقوى. وسجّلت في المقابل التزامها بميثاق أخلاقيات الممارسة الانتخابية، الذي وقّعت عليه عشية انطلاق الحملة الانتخابية.

حمزة محصول

لم يلحظ على تجمّعات منشّطي حملة تشريعيات 12 جوان، في الأيام الأربعة الأولى، ما يخل بالسير الحسن لها، سواء على الصعيد الميداني التنظيمي أو الخطاب المعتمد من قبل قادة الأحزاب والمبادرين بالقوائم المستقلة.

واجتهد المتنافسون في الترويج لتجمّعاتهم الشعبية، داخل وخارج القاعات، بتنظيم أنشطة فلكلورية وعروض فنية، أثبتت مدى ملاءمة الأجواء والظروف العامة لهذه المرحلة الحاسمة من عمر المسار الانتخابي.

ومقارنة بالاستحقاقات الأخيرة، اختفت الأصوات «المعادية» للفعل للانتخابي، والتي سبق ولجأت إلى تصرّفات بلغت حد العنف اللفظي والجسدي غير المبرّر، من خلال التعرض للمترشحين.

وبعدما فضحت القيادة العليا للبلاد، المخطّطات «التخريبية» التي استهدفت إسقاط الانتخابات التشريعية، عن طريق تحريك أوراق الإضراب وبث الفوضى في مختلف القطاعات الحسّاسة، ورفع الأسعار في عز الشهر الفضيل، تدخل الحملة الانتخابية، يومها الخامس في هدوء وسكينة.

وعلى صعيد الخطاب الترويجي المعتمد من قبل الأحزاب السياسية، بدا واضحا تقاطعها عند «كل ما يخدم المصلحة الوطنية» بالمنطق المؤسساتي للدولة، من خلال الحفاظ على المؤسسات الحالية وتقويتها لاحقا.

واتّخذ جل المتنافسين «التغيير» كشعار لهم، باعتباره قطيعة مع الممارسات السابقة التي أوصلت البلاد إلى انسداد سياسي ووهن مؤسساتي كاد أن يعصف بها، على غرار الفساد والانفراد بالحكم، والتعسف في استغلال السلطة.

وخيّم الظرف السياسي والاجتماعي الراهن على الخطاب الانتخابي، فقد دافع المشاركون بقوة عن خيار الانتخابات، كآلية لنيل الشرعية وممارسة السلطة التشريعية والمشاركة في الجهاز التنفيذي، مجدّدين رفضهم المطلق للمرحلة الانتقالية ودعاتها.

ومن خلال رصد أنشطة الأحزاب والقوائم المستقلة المتنافسة، على مواقع التواصل الاجتماعي، يتّضح مدى التقارب في الأفكار والوعود التي يرفعها المترشحون، والنابعة أساسا من الإجماع الحاصل بضرورة، التوجه نحو ممارسة جديدة للحياة السياسية.

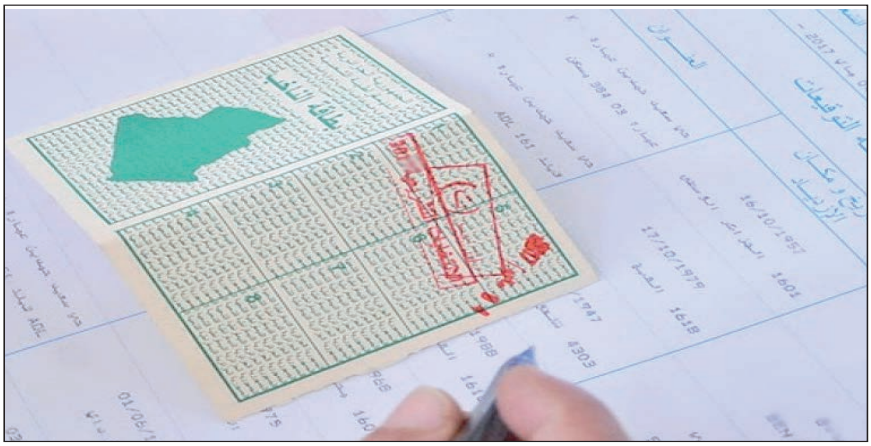

ويضع هذا التقارب المتنافسين أمام تحدي إقناع الناخبين والتميز أمامهم ببرامج مختلفة، في ظل الصعوبات الجمة التي يطرحها النظام الانتخابي الجديد (نظام القائمة المفتوحة)، من أجل تحقيق المعامل الانتخابي.

وفي السياق، لم تسجّل أيّة انزلاقات لفظية بين المتنافسين سواء على المواقع الافتراضية أو خلال التجمعات الشعبية والأنشطة الجوارية، ما يؤكّد التزام الجميع بأخلقة الحملة الانتخابية وفق ما ينص عليه ميثاق الأخلاقيات الموقع عليه الثلاثاء الماضي، بإشراف السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات. وينتظر أن تصدر السلطة المستقلة تقييما لمجريات الحملة الانتخابية، في أسبوعها الأول.

شرفي يستجيب لأحد أقدم مطالب الطبقة السياسية

الترخيص لممثلي الأحزاب بحضور عمل "السلطة الانتخابية"

استجاب رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، لأحد أبرز مطالب الطبقة السياسية منذ سنوات، حيث سمح شرفي بحضور ممثلين عن الأحزاب والقوائم المستقلة لعمل اللجنة الانتخابية البلدية والولائية، بعد أن كانت حكرا سابقا على الإدارة وأعضائها. ووجه محمد شرفي، رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، مراسلة إلى منسقي المندوبيات الولائية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، يدعوهم فيها لإجراء القرعة، بين ممثلي القوائم المستقلة والقوائم الحزبية، بهدف حضورهم أشغال اللجنة الانتخابية البلدية واللجنة الانتخابية الولائية التي تجمع نتائج الاقتراع بالنسبة لكل مكاتب البلدية وتعلن النتائج الولائية.

وتعد تعليمة محمد شرفي، سابقة في تاريخ العملية الانتخابية بالجزائر، حيث رافعت أغلب الأحزاب السياسية ليسمح لها بحضور أشغال اللجنة الانتخابية البلدية والولائية وهو الأمر الذي سيتيح لمختلف المشاركين في العملية الانتخابية الوقوف على تفاصيل عمل اللجان الانتخابية البلدية والولائية، بعد أن كان الأمر حكرا على أعضائها وعلى الإدارة التي كانت متهمة سابقا بتزوير العملية الانتخابية.

وفي هذا السياق، فإن اللجنة الانتخابية البلدية تتشكل من قاض يعينه رئيس المجلس القضائي المختص إقليميا رئيسا، نائب رئيس ومساعدين اثنين يعينهم منسق المندوبية الولائية للسلطة المستقلة من بين ناخبي البلدية، ما عدا المترشحين والمنتمين إلى أحزابهم وأقاربهم وأصهارهم إلى غاية الدرجة الرابعة.

وتقوم اللجنة الانتخابية البلدية، بإحصاء نتائج التصويت المحصل عليها في كل مكاتب التصويت على مستوى البلدية، وتسجيلها في محضر رسمي في ثلاث نسخ بحضور الممثلين المؤهلين قانونا للمترشحين أو قوائم المترشحين. ويشدد القانون على أنه لا يمكن، بأي حال من الأحوال، تغيير النتائج المسجلة في كل مكتب تصويت والمستندات الملحقة بها. وينص قانون الانتخابات على أنه يودع كل مترشح أو قائمة مترشحين لدى المندوبية ممثلين قانونا لاستلام نسخة من محضر اللجنة الانتخابية البلدية المتعلق بالإحصاء البلدي للأصوات خلال العشرين يوما الكاملة قبل تاريخ الاقتراع.

ع. ن

المترشحون يرافعون في اليوم الرابع للحملة من أجل التصويت للأحسن

الكفاءة اللبنة الأساسية لبناء الجزائر الجديدة

مكتب العاصمة: كهينة حارش

شهد، اليوم الرابع من عمر الحملة الانتخابية، انتشار واسع لرؤساء الأحزاب وممثلوا القوائم الحرة عبر ربوع الوطن، في تجمعات ومهرجانات وندوات محلية بالإضافة إلى نشاطات جوارية تخللتها افتتاح للمداومات بالنسبة لأحزاب والتعريف بالبرامج الانتخابية لأحزاب أخرى ولكن الاجماع كان في اليوم الرابع على ضرورة الذهاب بقوة لصناديق الاقتراع من أجل تحصين الجبهة الداخلية.

تتواصل الحملة الانتخابية في يومها الرابع على التوالي، ويؤكد، رؤساء الأحزاب وممثلو القوائم الانتخابية من مترشحين على ضرورة الذهاب بقوة لصناديق الاقتراع من أجل تحصين الجبهة الداخلية ووضع حد وقطيعة مع الممارسات السابقة التي كانت تعطي الأولوية للخارج على الداخل، وتسمح بالتدخل الأجنبي في الأمور الداخلية وهو ما لم تصتصفه بعض الجهات بعد انهيار النظام السابق.

واعتبر، العديد من المتدخلين في اليوم الرابع، أن الانتخابات التشريعية المقبلة ستكون «مفصلية» وتشكل «منعرجا خطيرا»، لابد من الالتفاف حوله وتحمل المسؤولية من خلال التوجه لصناديق الاقتراع وانتخاب ممثلو الشعب في الغرفة السفلى للبرلمان، مؤكدين أن «انتخابات 12 جوان المقبل يحمل مؤشرات واعدة لاستعادة الثقة للمواطن وسيكون فرصة لاختيار منتخبين مؤهلين يمثلون كل أطياف المجتمع». كما، وصف، عديد المتدخلين الحراك الذي نشطه الملايين من الجزائريين وأسقط نظام كاملا ويعمل على تأسيس لبنات الجمهورية الجديدة بسواعد كل أبناء الجزائر من خلال بناء مؤسسات شرعية منتخبة تجسد، الإرادة الشرعية والحقيقية للشعب، وصفوا هذا الحراك، بـ «المختطف» و«الكمشة من الحراك» بالنظر إلى كون منظميه ممن يريدون استغلال «الحراك» لأغراض تخدم أجندات دولية لا يمتون بصلة لـ « الشعب الجزائري المعروف بوطنيته خاصة الذين كانوا في مقدمة الحراك ذات 22 فيفري 2019».

لتصب مجمل تدخلات المترشحين للغرفة السفلى للبرلمان، على ضرورة الوقوف في الصفوف الأمامية لحماية الجزائر وتحصين جبهتها الداخلية من كل من تسول لهم أنفسهم «العبث بالجزائر أو الجزائريين» وذلك من خلال التوجه لصناديق الاقتراع وانتخاب الممثلين الحقيقيين للبرلمان المقبل لتكون بداية لبناء مؤسسات شرعية يتمخّض عنها برلمان وحكومة شرعية ترقى لأمال المواطنين.

من جهة أخرى، حمل، مسؤولو الأحزاب، المواطنين، في اختيار ممثليهم في البرلمان المقبل من خلال اختيار عنصر الكفاءة، مؤكدين أن عدم التصويت يعني بالضرورة أن صوت المواطن ذهب لصالح شخص يمكن أن يكون كفء أو لا ولكن الانتخاب والحفاظ على صوته يساوي إنتخاب الممثل الشرعي لتلك المنطقة والذي يرى فيه المواطن النزاهة والكفاءة والشفافية، داعين، المواطنين إلى التحلي بالذكاء والحنكة في اختيار منتخبين مؤهلين ليكون القاطرة التي تقود البلاد إلى بر الأمان.

Horizons
QUOTIDIEN NATIONAL

ANIE

L'AUTORITÉ NATIONALE INDÉPENDANTE DES ÉLECTIONS (Anie) a mis en place un protocole sanitaire tout au long de la campagne électorale et le jour du vote.

Un protocole sanitaire strict

Le contenu du protocole élaboré en collaboration avec la commission sanitaire gouvernementale a été révélé par l'Anie pour qui le but principal est «de protéger la santé des citoyens, des candidats et de l'ensemble des intervenants dans le processus électoral». Le président de l'Autorité, Mohamed Charfi, n'a eu de cesse de rappeler à ses représentants locaux l'importance du maintien de la vigilance, afin d'éviter toute situation susceptible d'entraver le cours de l'élection. Des «managers Covid» ont été nommés au sein des coordinations de wilaya de l'Anie. Ces médecins spécialistes composeront la structure créée pour veiller au suivi de l'application des mesures du protocole sanitaire préventif tout au long de la campagne électorale. A cet effet, ils ont bénéficié de sessions de formation. Leur rôle principal est d'exiger «le respect des consignes sanitaires pendant les meetings populaires et la préservation de la santé publique». Charfi avait mis en garde contre tout relâchement, car «toute infraction au protocole conduit automatiquement à l'arrêt du meeting». Chaque manager Covid est obligé de remplir une fiche dans laquelle il détermine le degré d'application des mesures barrières. Que renferme d'autres le protocole ? Outre l'exploitation de la moitié de la capacité d'accueil des salles abritant les meetings électoraux, citons le port du masque de protection, l'usage du gel hydro-alcoolique, le respect de la distanciation physique fixée à 1,5 m, la garantie d'une voie uniquement pour les personnes âgées et aux besoins spécifiques. Chaque salle doit disposer de deux accès réservés exclusivement pour la sortie ou la rentrée. Le protocole exige aussi de mettre des sièges à la disposition des citoyens, car la position debout dans les salles sera interdite et la prise de température préalable obligatoire. En outre, il est interdit aussi de se serrer la main, de s'embrasser, de se bousculer à l'entrée ou à la sortie avant et après le meeting. La distribution de boissons ou nourriture est strictement interdite dans les salles qui doivent être aérées de façon permanente. Dépliants et supports d'information seront déposés sur des tables et non distribués. Deux mètres doivent séparer la tribune et le premier rang, alors que les micros des journalistes doivent être désinfectés. Tous les lieux où se déroule la campagne doivent être nettoyés après les rencontres. Reste à savoir si les candidats vont s'y conformer. Lors de la dernière campagne référendaire, des erreurs, juste après la fin du scrutin, se révélèrent un facteur d'augmentation des cas de contamination. A-t-on depuis tiré les leçons ?

■ **Karima Alloun**

MIDI Libre
QUOTIDIEN NATIONAL D'INFORMATION

L'Anie dévoile le protocole sanitaire contre le Covid-19

L'Autorité nationale indépendante des élections (Anie) a dévoilé le protocole sanitaire contre la propagation de l'épidémie de Covid-19 prévu durant la campagne électorale des législatives du 12 juin.

Les mesures prises sont axées sur l'obligation du port du masque correctement et en toutes circonstances, le respect de la distanciation physique entre tous les présents (organisateurs et citoyens) et la nécessité de prévoir deux accès dans les salles de meetings : un exclusivement pour l'entrée et le second pour la sortie en respectant le sens unique.

L'Anie a insisté sur la nécessité d'éviter les poignées de main, les accolades et la distribution de boissons et de nourriture lors des meetings, de mettre à la disposition des participants du gel hydro-alcoolique, d'aérer les salles en permanence en laissant les portes et les fenêtres continuellement ouvertes et de nettoyer les salles après les meetings.

Le protocole sanitaire prévoit aussi le maintien entre les sièges une distance d'un mètre et demi, l'installation de sièges spécialement pour les personnes âgées et celles aux besoins spécifiques, la prise de température à l'entrée et la désinfection du micro après chaque intervention.

R. N.

L'EXPRESSION dz.com Le Quotidien

L'EDITORIAL

12 juin, le leitmotiv de la confiance

ZOUHIR MEBARKI

« Melmouss ». Au cours de cette campagne électorale, beaucoup d'orateurs ont axé leurs discours sur la crise de confiance qui sévit entre les électeurs et la classe politique. Ils insistent sur la nécessité de l'effacer. Sauf que les moyens pour y parvenir sont absents des interventions. En effet et jusque-là, beaucoup d'hommes et de femmes politiques confondent constat et règlement. En parcourant toutes les interventions des leaders de partis ainsi que celles des candidats, aucune ne comporte les voies et moyens nécessaires à la reconquête de la confiance. La première condition serait de partager avec l'opinion publique l'analyse des causes qui ont mené à créer ce fossé entre les élus et les électeurs. Tout d'abord, il y a les promesses non tenues. Soit parce qu'elles étaient irréalisables, soit parce qu'elles n'étaient pas faites sincèrement et rangées aux « oubliettes » après les élections. Dans les deux cas, les dégâts sont durables. Le bon sens voudrait, (puisque tout le monde s'accorde sur la nécessité du changement qui caractérise l'Algérie nouvelle) que ceux qui tiennent ce discours expliquent comment ils comptent effacer cette perte de confiance. De sortir du simple constat qui, depuis des lustres, ne fait que nourrir la méfiance. Il faut que les candidats et les responsables des partis dévoilent les voies et moyens qu'ils comptent mettre en œuvre pour jouir d'une crédibilité auprès de l'opinion publique. C'est une « maladie » acquise et comme telle le « diagnostic » doit être suivi par un « traitement » pour la guérison. C'est incontournable. Dans ce sillage, mettre en avant le fait que les nouveaux candidats ne peuvent être tenus pour responsables d'une situation antérieure. Ensuite, dérouler devant les citoyens les problèmes spécifiques qu'ils vivent au quotidien dans le territoire que les candidats aspirent à représenter. Et non pas se lancer, en lieu et place, dans des considérations de politique générale quand le souci des présents est l'absence d'un centre de santé ou d'un stade Pour rendre plus crédibles les promesses, il faut donner aux électeurs le moyen de joindre leurs élus. Ce peut-être l'adresse d'une permanence. Une page dans les réseaux sociaux. Ou un simple numéro de téléphone. Les Algériens sont traumatisés par les élus qui « disparaissent » après le scrutin. Les discours doivent s'écarter des bavardages stériles. Si l'on veut réellement retrouver la confiance des électeurs!

Z.M.

LA NR
LA NOUVELLE RÉPUBLIQUE

LÉGISLATIVES
Organisation des élections

L'ANIE s'est substituée à l'Administration publique

Les législatives anticipées du 12 juin prochain viendront s'ajouter à l'actif de l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE) qui organisera, ainsi, des élections pour la troisième fois depuis sa création et la prise en charge des prérogatives de l'Administration publique en matière d'organisation des élections.
Après le succès de l'élection présidentielle du 12 décembre 2019 qui a propulsé Abdelmadjid Tebboune à la magistrature suprême, l'ANIE a organisé le 1er novembre 2020 un autre scrutin sur l'amendement de la Constitution, relevant le défi de la «transparence» et de la «crédibilité» d'une élection démocratique. Créée en 2019 dans le sillage des préparatifs pour réunir les conditions d'une élection présidentielle crédible, l'ANIE s'est substituée à l'Administration publique en obtenant le mandat d'organiser et de contrôler le processus électoral dans toutes ses étapes.
La mise en place de cette instance a nécessité d'adapter, en conséquence, le dispositif législatif et règlementaire. Une première fois en septembre 2019 avec la promulgation des lois organiques relatives au régime électoral et à l'Autorité nationale indépendante des élections, et une seconde fois, en mars 2021 avec la révision de la loi portant régime électoral.
La loi sur l'Autorité nationale indépendante des élections a confié à cette instance «la charge de préparer les élections, les organiser, les gérer et les superviser et ce, dès le début de l'opération d'inscription sur les listes électorales et leurs révisions, ainsi que les opérations de préparation de l'opération électorale, des opérations de vote, de dépouillement».
Cette instance est également chargée de se prononcer sur le contentieux électoral jusqu'à l'annonce des résultats provisoires et prend toutes les mesures et dispositions pour garantir la préparation et l'organisation des élections en toute intégrité, transparence et impartialité, sans discrimination entre les candidats. Elle a aussi pour compétences de tenir le fichier national du corps électoral, des listes électorales communales et des listes électorales de la communauté nationale à l'étranger, de les actualiser de manière permanente et périodique, de réceptionner les dossiers de candidature d'y statuer et d'annoncer les résultats provisoires des élections. Appelée à intervenir sur tout le territoire national, cette Autorité dispose de démembrements (délégations) au niveau des wilayas, des communes et des circonscriptions électorales de la communauté nationale établie à l'étranger.

Dj. S.

BRÈVE
Législatives du 12 juin

L'ANIE dévoile le protocole sanitaire contre la Covid-19 durant la campagne électorale

L'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE) a dévoilé samedi le protocole sanitaire contre la propagation de l'épidémie de la Covid-19 prévu durant la campagne électorale des législatives du 12 juin.
Les mesures prises sont axées sur l'obligation du port du masque correctement et en toutes circonstances, le respect de la distanciation physique entre tous les présents (organisateurs et citoyens) et la nécessité de prévoir deux accès dans les salles de meetings : un exclusivement pour l'entrée et le second pour la sortie en respectant le sens unique.
L'ANIE a insisté sur la nécessité d'éviter les poignées de main, les accolades et la distribution de boissons et de nourriture lors des meetings, de mettre à la disposition des participants du gel hydro-alcoolique, d'aérer les salles en permanence en laissant les portes et les fenêtres continuellement ouvertes et de nettoyer les salles après les meetings.
Le protocole sanitaire prévoit aussi le maintien entre les sièges une distance d'un mètre et demi (1,5 m), l'installation de sièges spécialement pour les personnes âgées et celles aux besoins spécifiques, la prise de température à l'entrée et la désinfection du micro après chaque intervention.

EL MOUDJAHID
Quotidien National d'information

ÉLECTIONS LÉGISLATIVES

MOBILISÉS PAR L'ANIE À TRAVERS LES 58 CIRCONSCRIPTIONS ÉLECTORALES

DES «COVID-MANAGERS» POUR PARER AU RISQUE DE CONTAMINATION

En plus de sa mission de supervision et d'organisation de la campagne électorale, qui en est aujourd'hui à son cinquième jour, l''Autorité indépendante des élections (Anie) fait sienne l'obligation de veiller à l'application stricte des mesures de protection et de prévention contre la Covid-19 durant le scrutin.

En la matière, l'instance que dirige Mohamed Charfi a innové en procédant à la création d'une structure médicale chargée spécialement du respect du protocole sanitaire, avec à la tête le Dr Bounedjar, membre de l'Anie. La structure comprend des médecins mobilisés dans les 58 circonscriptions électorales du pays, désignés sous le terme de "Covid-managers". Ces derniers, ainsi que les coordinateurs de wilaya de l'Anie ont fait l'objet de formations autour des mesures de protection de la santé publique, a affirmé Mohamed Charfi, dans une déclaration à la presse.

Le protocole sanitaire mis en place pour protéger les citoyens du risque de contamination vient d'être révélé sur le site l'Anie. Il recommande l'obligation du port de la bavette pour l'ensemble des présents aux meetings électoraux également tenus au respect de la distanciation physique. Il est aussi recommandé de prévoir deux accès dans les salles de meetings, l'un exclusivement pour l'entrée et le second pour la sortie en respectant le sens unique. L'ouverture des portes et les fenêtres des salles abritant les manifestations de campagne électorale et leur nettoyage une fois l'événement achevé figurent également parmi les mesures du protocole sanitaire.

Il s'agit également d'éviter les accolades et les poignées de main dans les meetings et s'abstenir de la distribution de boissons et de nourriture.

Le protocole sanitaire exige en outre une distance d'un mètre et demi entre les sièges ainsi que l'aménagement de sièges pour les personnes âgées ou celles aux besoins spécifiques. La prise de température à l'entrée des salles, la disponibilité de quantités suffisantes de gel hydroalcoolique et la désinfection du matériel utilisé après le meeting figurent en outre parmi les recommandations du protocole sanitaire.

K. Aoudia